تيمور الشرقية وعمليات القوة الدولية في تيمور الشرقية والممثل الخاص للأمين العام للعمل الممتاز الذي اضطلعوا به. غير أنهم أعربوا عن القلق إزاء الحالة الإنسانية، ولا سيما عدم تزايد عدد العائدين والحاجة إلى ضمان سلامتهم وأمنهم. وأعربوا عن ترحيبهم بإنشاء لجنة استشارية وطنية لتيمور الشرقية من أجل تعزيز إسهام شعب تيمور الشرقية إسهاماً مباشراً في عملية اتخاذ القرار؛ وأيدوا عملية التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني لجلب أولئك المسؤولين إلى العدالة. وشدد بعض المتكلمين على أهمية تنفيذ انتقال مبكر من عمليات القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام، وذلك لتخفيض عنصرها العسكري تدريجياً، بينما ينتقل شعب تيمور الشرقية نحو الحكم الذاتي[٦٦].

وردّاً على التعليقات والتساؤلات التي أثيرت، ذكر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام أن من الممكن، فيما يتعلق بانخفاض معدل العائدين من اللاجئين من تيمور الغربية، أن يعزى ذلك الانخفاض إلى عاملين هما: نشر معلومات خاطئة والترهيب من جانب الميليشيات؛ والدمار الهائل للمناطق التي يرغبون في العودة إليها. وإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الذين صوتوا مؤيدين للحكم الذاتي – وهم أكثر من ٢٠ في المائة من السكان – قد يترددون في العودة إلى تيمور الشرقية في الوقت الحالي. وفيما يتعلق بقوام قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، قال إن الحالة الأمنية قد تحسنت بفضل القوة الدولية في تيمور الشرقية. ولو استمر الاتجاه الراهن، سيعيد الأمين العام قطعاً تقييم الحالة في الوقت المناسب ولن يتردد في اقتراح تخفيضات لو رأى من المأمون إجراءها[٦٧].

(٦٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧ (كندا)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (البرازيل)؛ والصفحة ٨ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٨ (الصين)؛ والصفحة ٩ (سلوفينيا)؛ والصفحات ٩ إلى ١١ (فرنسا)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٢ (ماليزيا)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (ناميبيا)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (غابون)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (هولندا)؛ والصفحة ١٦ (المملكة المتحدة).

(٦٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

٢١ – الحالة في كمبوديا

المقرر المؤرخ ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٩٩): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٧٩٩، المعقودة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدلى الرئيس (السويد) بالبيان التالي باسم المجلس[١]:

يساور مجلس الأمن قلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة في كمبوديا، بما في ذلك أعمال العنف، التي تعرّض للخطر استمرار التقدم في عملية السلام الكمبودية، ويدعو إلى وقف القتال على الفور.

ويكرر مجلس الأمن التأكيد على ضرورة احترام مبادئ الوحدة الوطنية لمملكة كمبوديا وسلامة أراضيها وسيادتها.

ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى أن تحترم تماما التزاماتها بموجب اتفاقات باريس بشأن كمبوديا. ويحثها على حل خلافاتها من خلال الوسائل السلمية والحوار السياسي وبما يتفق مع روح المصالحة الوطنية.

ويدعو مجلس الأمن الأطراف مجددا إلى كفالة عمل المؤسسات الدستورية بصورة فعالة وسلسة.

(١) S/PRST/1997/37.

ويدين مجلس الأمن كل أعمال العنف ويدعو جميع الأطراف إلى كفالة سلامة وأمن الأشخاص واحترام مبادئ القانون الإنساني وقواعده.

ويذكّر مجلس الأمن الحكومة الكمبودية بتعهدها المعلن بإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة في أيار/مايو ١٩٩٨. ويؤكد أهمية هذه العملية الانتخابية.

ويرحب مجلس الأمن بجميع الجهود المبذولة لتشجيع الحوار فيما بين الأطراف، ويعرب عن تأييده لتلك الجهود، بما في ذلك الجهود التي تضطلع بها بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها من الدول الموقعة على اتفاقات باريس بشأن كمبوديا.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره الفعلي.

٢٢ - الحالة في طاجيكستان وعلى امتداد الحدود الطاجيكية - الأفغانية

المقرر المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٤٦): بيان من الرئيس

في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦، وعملاً بالفقرة ٤ من القرار ١٠٣٠ (١٩٩٥)، قدم الأمين العام تقريراً عن التقدم المحرز نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع وعن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان[١]. وذكر الأمين العام، في تقريره أنه على الرغم من أن بداية المفاوضات المستمرة فيما بين الأطراف الطاجيكية في عشق آباد قد زادت الآمال في إمكان إحراز تقدم جوهري نحو التوصل إلى اتفاق سلام عام، وفقاً لأحكام بروتوكول ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، لم يحرز سوى تقدم ضئيل. ومن المؤسف أن وفد المعارضة لم يحضر الدورة الاستثنائية للبرلمان الطاجيكي التي كان من المحتمل أن تصبح نقطة تحول في عملية المصالحة الوطنية. وأعرب الأمين العام عن قلقه إزاء الانتهاكات الخطيرة لاتفاق وقف إطلاق النار من كلا الجانبين وإزاء ما صودف مؤخراً من صعوبات بالغة في تمديد اتفاق طهران المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤[٢]. وناشد زعماء المعارضة أن ينظروا بإيجابية في اقتراح الحكومة المتعلق بتمديد اتفاق وقف إطلاق النار طوال كامل فترة المفاوضات بين الطرفين الطاجيكيين. وقال أيضا إنه كان يتلقى معلومات تبعث على الانزعاج بشأن تدهور الحالة الإنسانية في طاجيكستان.

وفي الجلسة ٣٦٤٦، المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وإثر إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (بوتسوانا) بموافقة المجلس، ممثل طاجيكستان، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة ذاتها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس[٣]:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦ عن الحالة في طاجيكستان.

ويعرب مجلس الأمن عن أسفه لعدم إحراز تقدم كاف أثناء جولة المحادثات المتواصلة بين الطرفين الطاجيكيين في عشق آباد من أجل التوصل إلى حل للمسائل السياسية والمؤسسية الرئيسية. ويطلب إلى الطرفين الطاجيكيين زيادة سرعة الجهود التي يبذلانها من أجل التوصل إلى اتفاق على أساس أحكام البروتوكول المتعلق بالمبادئ الأساسية لإقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان والمؤرخ

(١) S/1996/212.

(٢) اتفاق وقف مؤقت لإطلاق النار والأعمال العدائية الأخرى على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلد خلال فترة المحادثات (اتفاق طهران)،(S/1994/1102، المرفق الأول).

(٣) S/PRST/1996/14.